

السيد سيمون كوفيني ت. د .

وزير الخارجية والتجارة

14 نوفمبر 2018

فخامة السيد كوفيني ت. د،

نكتب للتعبير عن قلق بالغ إزاء قمع حكومة البحرين للمجتمع المدني والسياسي قبيل الانتخابات البرلمانية للمملكة المقرر إجراؤها في 24 نوفمبر. قامت السلطات البحرينية بحل جميع الجمعيات المعارضة الرئيسية بالقوة، وأغلقت الصحيفة المستقلة الوحيدة، وسجنت آلاف السجناء السياسيين، بمن فيهم كبار السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. الشيخ علي سلمان، زعيم أكبر جمعية معارضة في البحرين (المنحلة الآن)، حُكم عليه بالسجن المؤبد في 4 نوفمبر. ووصفت منظمة العفو الدولية الاتهامات بأنها متعلقة فقط بحرية التعبير وبأنها "سخرية من العدالة". هذا التطور مقلق بشكل خاص لأنه يبين أن البحرين لا تستوفي الشروط اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة وحررة. الوضع الحالي يمثل استهزاء بالديمقراطية.

لا تزال هناك أسئلة جديّة حول شرعية البرلمان الحالي، حيث سحقت العائلة الحاكمة الاحتجاج السلمي من أجل التغيير الديمقراطي. بدلاً من ذلك، يستخدم النظام الملكي البرلمان لتدمير صارمة على نحو متزايد ضد مواطنيه. ندعو وزارة الشؤون الخارجية والتجارة لتقديم احتجاجات قوية إلى البحرين قبل التصويت القادم نيابة عن الجمهورية الإيرلندية التي تحت على الإصلاح الديمقراطي الفوري لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في تقرير المصير كما هو منصوص عليه في المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR).

قمع المعارضة السياسية والمجتمع المدني

قامت السلطات البحرينية فعلياً بتفكيك كل المعارضة السياسية في البلاد، وحظرت قلة زعماء المعارضة الذين ما زالوا خارج السجن من الترشح مرة أخرى. منذ عام 2011، سحقت الحكومة الجماعات المعارضة غير الرسمية مثل حركة الحق وأغلقت بشكل تعسفي جميع الجمعيات المعارضة الثلاثة الرئيسية: أمل، الوفاق، ووعد. وفي هذا العام، سنت البحرين تشريعاً يمنع أي شخص سبق له أن ينتمي إلى هذه الجماعات من الترشح أو شغل مناصب منتخبة، وكذلك أي شخص محكوم عليه بالسجن لأكثر من ستة أشهر، حتى عندما يكون اعتقاله نتيجة لانتقادهم المشروع للحكومة. بين أعضاء مجموعات المعارضة المنحلة وعدد لا يحصى من البحرينيين المحتجزين بتهم تُجرّم حرية التعبير والتجمع، يؤثر الحظر على عشرات الآلاف من الناس.

يقف السياسيون المعارضون الرئيسيون في البحرين في السجن مع الآلاف من السجناء السياسيين الآخرين. سُجن الشيخ علي سلمان، الأمين العام لـ "الوفاق" منذ عام 2014 وفي 4 نوفمبر 2018، حُكم عليه بالسجن المؤبد بعد أن وجدت محكمة الاستئناف أنه مذنب بالتجسس لصالح قطر. أولئك الذين قادوا حركة الربيع العربي السلمية في البحرين عام 2011 مثل حسن مشيمع، والدكتور عبد الجليل السنكيس، وعبد الوهاب حسين يقضون عقوبة بالسجن المؤبد في سجن جو سيئ السمعة، حيث كثفت السلطات سوء معاملة سجناء الرأي البارزين. في السنوات الأخيرة، منعت إدارة جو بشكل غير قانوني هؤلاء السجناء من الوصول إلى الرعاية الصحية الضرورية، وحصرت وصولهم إلى الأدوية، وصادرت بشكل عشوائي الأغراض الشخصية ومواد القراءة. أصبح الاعتداء على حسن مشيمع، وهو ناج من السرطان يبلغ من العمر 70 عاماً، شديداً لدرجة أن ابنه علي نظم اعتصاماً لمدة 63 يوماً، بما في ذلك 44 من الإضراب عن الطعام، في لندن يطالب بأن يتم تزويد والده بعلاج طبي دون تقييد، والزيارات العائلية والحصول إلى الكتب.

إن أي مجال مدني وسياسي هو مغلق على نحو فعال. اضطرت الصحيفة المستقلة الوحيدة، الوسط، إلى الإغلاق في عام 2017، وما لا يقل عن 15 صحفياً معتقلون حالياً في البحرين. تُمنع منظمات حقوق الإنسان الدولية، ووسائل الإعلام الأجنبية، وخبراء الأمم المتحدة باستمرار من دخول البلاد للتحقيق في الانتهاكات أو مراقبة التطورات مثل الانتخابات. انضم أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، نبيل رجب، إلى شريكه عبد الهادي الخواجة في السجن بسبب تعليقاته التي تنتقد الحكومة، والقوانين الواسعة النطاق لمكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية التي تُجرّم المعارضة ونشاط المجتمع المدني. عائلة الناشط البحريني المقيم في لندن، سيد أحمد الوداعي، يقضون الآن عقوبات بالسجن لمدة طويلة استناداً إلى تهمة ملفقة، وذلك انتقاماً من عمله في مجال حقوق الإنسان. من الواضح أن النظام البحريني يذهب إلى أقصى الحدود لقمع المعارضة.

مطالبنا :

في ظل هذه الظروف، يبدو من المستحيل إجراء انتخابات موثوقة وشرعية. يشير حكم الشيخ سلمان بالسجن المؤبد إلى التزام الحكومة البحرينية الثابت بإسكات المعارضة السياسية. وقامت الولايات المتحدة ذلك بالفعل، كما جادل الاتحاد الأوروبي بأنه "في صالح الاستقرار طويل الأجل للبلاد ومواطنيها" إعادة النظر في الحكم عند الاستئناف. من الضروري أن تحذو بالإدانة العلنية للحكم والدعوة إلى الإفراج عنه فوراً. لقد لاحظنا اهتمامكم بتدهور حالة حقوق الإنسان في البحرين في ردكم على سؤال برلماني قدم في 20 سبتمبر 2018، حيث أكدتم على ما يلي:

"إن تقليص الحيز المدني والحيوي [في البحرين] يثير القلق بشكل خاص فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في نوفمبر من هذا العام."

وبصفتكم أعضاء في هذا البرلمان، فإننا نحثكم على الوفاء بوعدكم "بدعوة الحكومة البحرينية إلى الوفاء بالتزامها بإحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان". على وجه التحديد، تحسباً للانتخابات، نطلب منكم دعوة الحكومة البحرينية إلى الوفاء بمعايير الإصلاح الواضحة لضمان شرعية التصويت، وهي:

• إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم زعماء المعارضة مثل الشيخ علي سلمان، حسن مشيمع، عبد الوهاب حسين، والمدافعين عن حقوق الإنسان مثل نبيل رجب وعبد الهادي الخواجة والدكتور عبد الجليل السنكيس.

• استعادة جمعيات المعارضة والسماح بمشاركتها الكاملة في الانتخابات، بما في ذلك رفع الحظر المفروض على أعضاء الجمعيات المنحلة من الترشح لمناصب؛

• السماح للهيئات الدولية بدخول البحرين من أجل مراقبة الانتخابات

• حماية حرية الصحافة وإعادة الصحف المستقلة مثل الوسط

• إلغاء تجريم المعارضة السلمية عن طريق تعديل قانون العقوبات، ومكافحة الإرهاب، وتشريع الجريمة السيبرانية.

بإخلاص،

- مورين أوسوليفان Independent TD
- نويل غرياليش Independent TD
- توماس برينجل Independent TD
- توماس بروان Independent TD
- كلير دالي Independent TD
- كاترين كونيلي TD Independent
- نايل كولنز نيابة عن 44 TDs من حزب Fianna Fail
- شون كرو نيابة عن 22 TDs و 6 من أعضاء مجلس الشيوخ من حزب Sinn Féin